تركيا تتجه إلى أميركا للتهدئة مع موسكو خوفاً من الانتقام.. وفنلندا تتوسط بين الطرفين

أردوغان يحذر إيران: «ستدفعون ثمناً باهظاً».. وطهران ترد: الاستمرار بدعم الإرهاب سيؤدي لاستفحال مشاكل الدول التي تواصل هذه السياسات

وكالات

في الوقت الذي ردد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الاتهامات الإيرانية له بدعم الإرهاب والمتاجرة بالنفط المسروق مع عائلته بالقول: «ستدفعون ثمناً باهظاً إذا استمر الوضع على هذا النحو»، أكد موقع ويكيليكس الإلكتروني أن أردوغان أعطى بنفسه الأوامر بإسقاط القاذفة الروسية، وسط تقارير صحفية أميركية تحدثت عن توجه أنقرة إلى واشنطن لتهدئة الأمور مع موسكو، خوفاً من الانتقام الروسي مستقبلا، ورسائل نقلها الرئيس الفنلندي بين الجانبين بهدف التهدئة.

وذكر الرئيس الفنلندي ساولي نينيستو أنه ساعد في نقل رسائل بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل تركيا يوم ٢٤ تشرين الثاني الماضي في الأجواء السورية، وذلك في تصريحات لإذاعة (يلي) الفنلندية، بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية.

وأكد نينيستو على الدور المحتمل للاتحاد الأوروبي كوسيط للسلام، معرباً عن أمله في تزايد أهمية الاتحاد فيما يتعلق بالعلاقات الدولية.

في الأثناء أكد موقع «ويكيليكس» الإلكتروني، أن الرئيس التركي أعطى شخصياً الأوامر بقصف قاذفة روسية فوق الأراضي السورية، قبل الحادثة بفترة طويلة، بحيث كان يجب أن تتم في بداية شهر تشرين الأول الماضي، وذلك عند بدء العملية العسكرية الروسية ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية.

ونقل «ويكيليكس» هذه المعلومات، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، عن فؤاد عوني، وهو الاسم المستعار في تركيا لمصدر مؤثر جداً يطلق عليه محلياً بـ«جوليان أسانج التركي»، مؤسس الموقع المعروف.

وكان عوني قد كشف مراراً عن خطط الرئيس التركي، وأفاد أن من مصلحة الأخير جعل تركيا على حافة الحرب مع روسيا، كونه واثقاً بأنه سيلقى تأييداً من حلف الناتو ومجموعة العشرين بأية حال.

على خط مواز أفاد مراسل LifeNews من العاصمة التركية، بأن أنقرة تراقب عن كثب منشورات عوني على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» لأن المعلومات التي تملكها عادة ما يتم تأكيدها وإثباتها لدرجة أنها تعتبر مصدراً مشهوراً ودائما لجميع وسائل الإعلام المحلية وللمواطنين العاديين الذين يرغبون بمعرفة الحقيقة، حتى وإن كانت مرة عن الرئيس التركي أردوغان، الذي يصفه عوني نفسه بـ«الملحد».

من جهة ثانية انتقد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في كلمة بثها تلفزيون «ان تي في» بحسب وكالة الأنباء الفرنسية، صورا لمقاتل روسي يحمل منصة صواريخ على كتفه في وضعية الإطلاق أثناء مروره في مضيق البوسفور التركي على متن سفينة روسية تدعى «قيصر كونيكوف» التابعة لأسطول البحرية الروسية في البحر الأسود، حيث وصفه هذا المشهد بأنه «استفزاز».

وبدورها أعلنت وزارة الخارجية التركية أنها تعتزم الالتزام بدقة باتفاقية مونترو الخاصة بعبور السفن للمضايق التركية ونفت الأنباء حول إغلاق مضائقها أمام السفن الروسية.

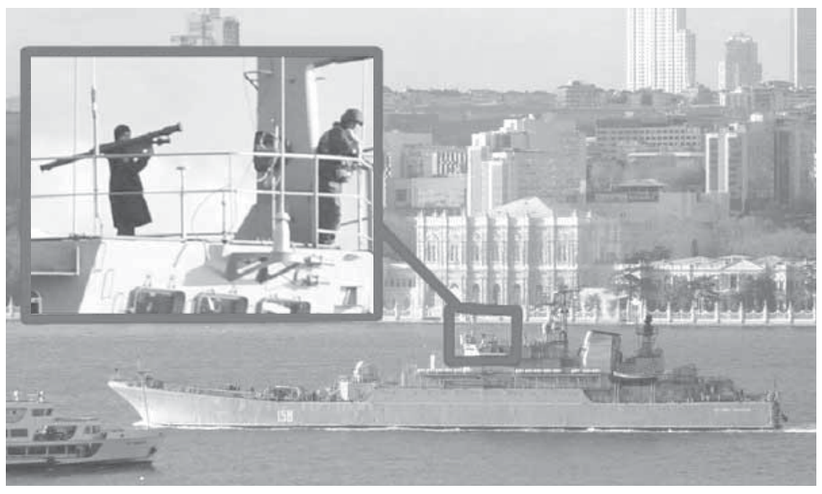
مقاتل روسي يحمل منصة صواريخ أثناء مرور السفينة الروسية «قيصر كونيكوف» في مضيق البوسفور التركي

وأكد مولود أوغلو أن «تركيا ستستمر كما في السابق قدما بتطبيق اتفاقية مونترو بشكل نزيه وشفاف ودائم».

وقال: إنه «من المهم أن تتجنب كافة الأطراف المعنية محاولات خرق أو استغلال نظام مونترو لمصلحتها».

يذكر أن هذه الاتفاقية كانت قد اتخذت عام ١٩٣٦ حيث إنها تنظم مرور السفن في مضيقي البوسفور والدردنيل في بحر مرمرة، وتنص الاتفاقية على حق تركيا إغلاق مرور سفن تلك الدول التي تكون في حالة حرب معها.

وتعليقا على توقيع الرئيس الروسي على مرسوم بتطبيق عقوبات اقتصادية خاصة إزاء تركيا قال جاووش أوغلو: « لقد احتل الاقتصاد والتجارة مكانة خاصة في علاقاتنا الثنائية، ونعتبر من الخطأ اتخاذ الحادث المحزن ذريعة لإلحاق الضرر بعلاقاتنا التي اكتسبت خلال سنوات طويلة من الجهود أساساً متيناً وراسخاً».

من جانبها كشفت مجلة «نيوزويك» الأميركية: عن «أنه ورغم الموقف الدفاعي الذي تبنته تركيا عقب إسقاطها القاذفة الروسية في الأجواء السورية، إلا أنها اتجهت إلى الولايات المتحدة لتهدئة الأمور مع موسكو بعدما اتخذ بوتين عدد من الإجراءات العقابية ضد أنقرة».

ولفتت المجلة إلى أنه وعلى الرغم من أن الرئيس الأميركي باراك أوباما أكد دعم بلاده لتركيا، قال مسؤول أميركي رفض الكشف عن هويته وفقاً لقواعد الإدارة، بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري: «إن إسقاط الطائرة قد زاد من مخاوف تركيا بشأن الانتقام الروسي في المستقبل، ولذلك يتطلعون إلى الأميركيين لتهدئة الأمور».

وأردفت المجلة الأميركية بأنه طالما تدعم روسيا عسكرياً الدولة السورية، فلا يوجد فرصة كبيرة بأن تسقط، كما أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يكون لأردوغان رأي في مستقبل سورية هي تأمين مكان على طاولة المفاوضات.

وبالرغم من ذلك يقول الخبير في الشأن التركي بمعهد واشنطن سونر كاجابتاي: «إن مقعد تركيا على الطاولة لن يصبح مؤمناً ما لم يستطع وكلاؤها الحفاظ على قبضتهم على الأراضي التي يسيطرون عليها في شمال غرب سورية. ومنذ إسقاط الطائرة صعدت روسيا من ضرباتها الجوية ضد التنظيمات الإرهابية في سورية، وقال الخبير: «إن بوتين يحلم الآن بإخراج هؤلاء الإرهابيين من هذا البلد، وهو السيناريو الذي سيعني هزيمة سياسة أنقرة هناك».

من جهته قال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية تانجو بيلغيتش في بيان: إن الرئيس التركي حذر الخميس نظيره الإيراني حسن روحاني في شأن تقارير في وسائل إعلام إيرانية تتهم أردوغان وأسرته بالتورط في عمليات تجارة النفط مع تنظيم داعش، حسب «روسيا اليوم». وقال أردوغان: إنه تحادث هاتفياً مع روحاني وأبلغه «ستدفعون ثمناً باهظاً إذا استمر الوضع على هذا النحو». وأكد بيلغيتش حصول المكالمة الهاتفية بين الرئيسين. ورداً على أردوغان، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حسين جابر أنصاري: إن «استمرار السياسات والمواقف التي تسهم في دعم الإرهاب في سورية والعراق ستؤدي إلى تفاقم الأزمة في المنطقة واستفحال مشاكل الدول التي تواصل مثل هذه السياسات».

السودان يشجع الحوار السوري السوري

وكالات

بحث وزير الإعلام عمران الزعبي مع سفير السودان بدمشق خالد أحمد محمد علي علاقات التعاون الإعلامي المشتركة بين سورية والسودان، مؤكداً أهمية تعزيز وتمتين العلاقات الثنائية بمختلف جوانبها ولاسيما الإعلامية منها بما يصب في مصلحة البلدين الشقيقين.

وأوضح الزعبي خلال اللقاء، وفق ما نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أبعاد الأزمة التي تعاني منها سورية وحجم المؤامرة الدولية بأدواتها العربية والإقليمية، التي تريد النيل من وحدة وسيادة واستقرار سورية، مبيناً أن الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المنطقة تتطلب توحيد وتكثيف الجهود بين كل الدول الصديقة والشقيقة لمواجهتها.

ولفت وزير الإعلام إلى أن سورية ماضية في عملية الحوار والمصالحات الوطنية بالتوازي مع المعركة التي تخوضها بالتعاون مع الدول الحليفة والصديقة لها في مواجهة الإرهاب حتى تحقيق الانتصار النهائي عليه.

من جانبه قال السفير السوداني إن «حل الأزمة في سورية لا يمكن أن يتم إلا بالحوار ولذلك فإن السودان يشجع الحوار السوري السوري»، معلناً في الوقت ذاته، رفض بلاده أي تدخل أجنبي أو خارجي في عملية الحوار أو الشؤون الداخلية السورية.

قبيل أيام من اجتماع نيويورك.. كيري يخفف من وطأة تصريحاته الأخيرة على حلفائه في المنطقة

وكالات

لوح وزير الخارجية الأميركي جون كيري بـ«إجراءات قاسية» حيال روسيا وإيران إذا ما واصلتا دعم الرئيس بشار الأسد، فيما يبدو أنه تخفيف من وطأة تصريحاته الأخيرة على رأس حلفائه وأدواته في المنطقة. وأعلن كيري أن «مجموعة الدعم الدولية حول سورية» ستعقد اجتماعها المقبل في مدينة نيويورك الأميركية.

ويبدو أن كيري الذي أحدث مفاجأة، قبل أيام، هو ونظيره الفرنسي لوران فابيوس، عندما تراجعا عن شرط رحيل الرئيس الأسد، ولذلك صعد لهجته حيال موسكو وطهران.

وفي كلمة ألقاها خلال مشاركته في مؤتمر لمعهد «بروكينغز» للأبحاث، أشار كيري إلى مواصلة المجتمع الدولي بذل جهوده من أجل حل الأزمة السورية. وكشف، بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، في هذا الصدد أن حكومات «الدول المعنية»، التي سبق أن اجتمعت في العاصمة النمساوية مرتين خلال الشهرين الماضيين، وشكلت (مجموعة الدعم الدولية بشأن سورية)، ستلتقي خلال الشهر الجاري، في مدينة نيويورك، من أجل «دفع عملية المفاوضات نحو الأمام»، ولفت إلى أن الهدف من الاجتماع يتمثل في «تسهيل العملية الانتقالية (في سورية) التي تدعمها جميع الأطراف».

واستبق نتائج مؤتمر المعارضة السورية في الرياض، قائلاً، وفق ما نقل موقع «روسيا اليوم»: إن «المعارضة السورية اختارت أعضاء الوفد المكلف بخوض المفاوضات»، معتبراً أن المعارضة «جاهزة للجلوس إلى طاولة الحوار إلى جانب كل من روسيا وإيران، اللتين وافقتا على اقتراحنا حول ضرورة الانتقال (السياسي)» في سورية.

وتابع موضحاً أن الهدف من هذا الانتقال هو تشكيل حكومة شاملة التمثيل خلال الأشهر الستة القادمة، على أن يتم خلال هذه الفترة وضع دستور جديد وآليات لتنظيم انتخابات يزمع إجراؤها خلال ١٨ شهراً تحت إشراف دولي.

ووجه وزير الخارجية الأميركي تحذيراً إلى كل من إيران وروسيا من مغبة التعاون مع الرئيس الأسد لإفشال مسيرة الحل السياسي في سورية. وقال: «إذا شكلت روسيا وإيران كتلة وسمحتا لـ(الرئيس) الأسد بإفشال العملية (السياسية)، وإذا لم يحدث هناك انتقال (سياسي في سورية)، فسنكون مقيدين في خياراتنا وسنضطر إلى اتخاذ عدد من القرارات القاسية».

وأشار كيري إلى أنه من «الأهمية الحيوية أن تتحد إيران وتركيا والأردن ولبنان

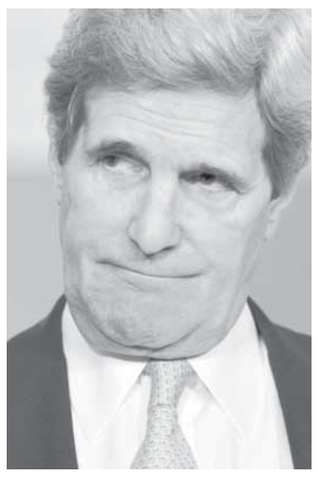
جون كيري

وروسيا والولايات المتحدة وجميع الحلفاء والائتلافات (الدولية) لضمان بقاء سورية موحدة». وأعرب عن اعتقاده أن واشنطن لا يمكن أن تقبل استمرار الوضع الراهن في سورية، لأنه «يمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ولكل دولة أوروبية»، واعتبر أن التهديد على الدول الأوروبية لا ينبع من عمليات تنظيم داعش الإرهابي الأخيرة بل من الهجرة. وقال: «بالنسبة لأوروبا، ليس هو تهديداً بسبب ما حصل في باريس أو في أي مكان آخر، إنما هو تهديد لأن هذه الهجرة (من دول الشرق الأوسط) قد تغير السياسة الأوروبية إلى الأبد».

وفي وقت سابق، أفاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالتحضير لاجتماع مجموعة العمل الدولية بشأن سورية في نيويورك. وفي رده على سؤال عما إذا كان ممكناً أن تعقد في ١٨ من الشهر الجاري، قال بان إن الدول الأعضاء تنسق جهودها لكي تعقد الجولة الثالثة من «عملية فيينا» في نيويورك.

ويتوقع أن يسبق اجتماع نيويورك وضع قائمة بأسماء المنظمات السورية المعارضة التي يمكن أن تشارك في العملية السياسية، والتنظيمات الإرهابية التي يجب إخراجها من هذه العملية. وتعول أميركا وحلفاؤها على اجتماع نيويورك كي يكون منصة لإطلاق العملية السياسية في سورية عبر التوافق على إعلان وقف لإطلاق النار في سورية، وأيضاً على دور الرئيس الأسد في المرحلة المقبلة.

وافتتح كيري المناقشة بهذا الصدد قبل يومين عندما أعلن أنه «ليس من الواضح بعد إن كان يتعين على الرئيس الأسد الرحيل أولاً، كي يتحقق قيام تعاون يجمع الجيش من جهة، وقوات المعارضة السورية من جهة ثانية، في الحرب ضد تنظيم داعش».

وتبعه وزير الخارجية الفرنسي الذي أعلن أن بلاده لم تعد متمسكة برحيل الرئيس الأسد قبل عملية الانتقال السياسي في سورية، لكنّه أكد وجوب أن «تكون هناك ضمانات للمستقبل».

واستبقت روسيا وإيران اجتماع نيويورك بالتأكيد على معارضتهما لفرض أي حل على السوريين من الخارج، في إشارة واضحة إلى «مجموعة الدعم الدولية بشأن سورية».

وتتعامل روسيا مع الرئيس الأسد على أنه الرئيس الشرعي للبلاد وأن رحيله أو عدمه مسألة تعود للحوار السوري السوري وليس لأي قوة أجنبية. أما إيران، فقد جددت قبل يومين موقفها الداعم للرئيس الأسد. وأكد مستشار قائد الثورة الإسلامية الإيرانية للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي أن «الرئيس السوري بشار الأسد خط أحمر لإيران لأنه الرئيس الشرعي والقانوني المنتخب من قبل الشعب السوري الذي هو من يقرر مستقبله بنفسه ولا يحق لأي دولة أو جهة التدخل في الشأن السوري».

وشدد ولايتي على أن بلاده «لن تترك الرئيس الأسد في ميدان الحرب ولا في ميدان السياسة».

الائتلاف اتهم الاتحاد الديمقراطي بـ«تقسيم» سورية!!..

تزامناً مع مؤتمر الرياض.. «جيش سورية الديمقراطي» يعقد مؤتمراً في ريف الحسكة برعاية روسية إيرانية

الوطن– وكالات

أكدت مصادر إعلامية كردية أن «جيش سورية الديمقراطي» (جسد) يعتزم عقد مؤتمره الأول داخل سورية في مدينة «الرميلان» بريف الحسكة، بالتزامن مع مؤتمر المعارضة في الرياض بعد أيام.

ووفق مواقع إلكترونية معارضة، قال موقع «كردستريت» الكردي: إن المؤتمر سيحضره قرابة ٥٠٠ شخصية سورية من الداخل والخارج بعضهم بصفة شخصية والآخر بصفة اعتبارية كممثلين عن الأحزاب والمنظمات في الداخل السوري إضافة إلى ممثلين عن الأحزاب الشيوعية والقومية، و«جبهة التغيير والتحرير» و«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» وأحزاب الإدارة الذاتية وممثلين عن التنظيمات المسلحة المنضوية تحت اسم «جيش سورية الديمقراطي» الذي تشكل منذ قرابة شهرين، ومنها: وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية «PYD» وقوات الصناديد وجبهة ثوار الرقة وجيش الثوار وبركان الفرات.

وأكد الموقع الكردي، أن هذا المؤتمر ينعقد برعاية روسية – إيرانية وتحت أنظار بعض العسكريين الأميركيين الذين يقيمون في مدينة «الرميلان».

يأتي هذا المؤتمر بالتزامن مع مؤتمر آخر ينعقد في الرياض وبرعاية سعودية قطرية تركية لتوحيد جهود المعارضة واختيار ممثلين للتفاوض مع وفد حكومي من أجل الوصول للحل السياسي بناء على ما جاء في بيان «فيينا ٢».

في الأثناء اتهم الائتلاف المعارض حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بتقسيم سورية وتعذيب المدنيين من خلال إقامته «كانتونات» كردية بشمال البلاد.

وقال رئيس الائتلاف خالد خوجة وفق ما ذكر موقع «الدرر الشامية المعارض»: إن «ما يقوم به الاتحاد الديمقراطي في سورية عمل سيئ، حيث يتعرض المواطنون في ظله إلى التعذيب، وقد قام المجتمع الدولي بنشر تقارير عدة حول تعرض المواطنين إلى ضغوط كبيرة لجهة دفعهم للانخراط في التشكيلات المسلحة».

وأضاف خوجة في تصريح صحفي بأربيل في إقليم كردستان العراق الذي وصله على رأس وفد للائتلاف: «الكانتونات محاولة لإثارة الفوضى في المنطقة وتقسيم للأراضي السورية، وهو ما نرفضه ونؤكد التمسك بوحدة الأراضي السورية، مع ضمان حقوق جميع المكونات فيه».

وحول قول حزب الاتحاد الديمقراطي بأنهم القوة الوحيدة التي استطاعت هزيمة تنظيم داعش الإرهابي قال خوجة: إن «الجيش الحر استطاع هو الآخر دحر التنظيم، والانتصارات في سورية ليست للاتحاد الديمقراطي وحده بل هي للمجلس الوطني الكردي»، مشيراً إلى أن الاتحاد الديمقراطي لم يشارك وحده في القتال بل هناك ٧٠ ألفًا من المكونات المختلفة شاركت في القتال».

وحول الحقوق الكردية بسورية، أكد خوجة أن الكرد مكون أساسي ويجب تثبيت حقوقه في مستقبل سورية.

قرب بلدة الهول في ريف الحسكة (رويترز – أرشيف)

قولاً واحداً

هل يخطط بوتين لإسقاط (حرامي النفط)؟!

باسمة حامد

كثر الحديث مؤخراً عن طبيعة الرد الروسي القادم ضد تركيا (على خلفية إسقاطها المقاتلة الحربية فوق سورية) خصوصاً وأن بوتين في خطابه أمام الجمعية الفدرالية الخميس الفائت حدد خطوط المواجهة بمعادلة جدية عنوانها: «لا بالسلاح ولا بالطماطم»!!

فهل يخطط بوتين لإسقاط أردوغان وزمرته؟!

السؤال بات مطروحاً بقوة ربطاً بالطريقة التي يتعامل بها الرئيس الروسي مع الحادثة، وفي هذا السياق، كان لافتاً للانتباه رفضه المطلق لقاء نظيره التركي الذي برر الحادثة بسيناريوهات أكثر سخفاً من المسلسلات التركية، وعلى أساس وصفه لبلاده بدولة «زعيمة ومسؤولة» وتحارب الإرهاب وإيديولوجيته الوحشية الهدامة: «في الخطوط الأمامية منذ وقت بعيد».. وبالنظر إلى استخدامه لمصطلحات حادة في توصيفه للنظام التركي: «الخيانة والغدر».. واستحضاره للقديم والجديد في التاريخ التركي الحافل بالإرهاب الدولي: «تركيا قدمت ملاجئ للإرهابيين الذين كانوا يقاتلون في شمال القوقاز».. يبدو أن الزعيم الروسي يحضر لحكومة «العدالة والتنمية» حساباً غير متساهل.

ومن الممكن القول إن شرعية النظام التركي أصبحت في دائرة الاستهداف الروسي من الآن فصاعداً، بحيث سيسعى المسؤولون الروس للنيل منها استناداً إلى الأدلة الموثقة لديهم. فالعقل الروسي ربط بذكاء بين محاولات (حرامي النفط في تركيا) إحباط العملية السياسية السورية واستفادته من بقاء التنظيمات الإرهابية حيث المصالح المشتركة بين الطرفين تفسرها صفقات النفط المشبوهة.

والملاحظ أن المساعي الروسية المبذولة لتجريم حكومة «العدالة والتنمية» باتت أقوى من ذي قبل:(موسكو ستقدم رسمياً للأمم المتحدة أدلة على عمليات تهريب النفط من سورية والعراق إلى تركيا.. كما أن وفدها لدى الأمم المتحدة بدأ مشاورات مع أعضاء آخرين حول صياغة وتبني مشروع قرار جديد يهدف إلى مراجعة مدى تنفيذ القرار السابق الخاص بقطع التمويل عن تنظيم «داعش» الإرهابي).

ومن سوء حظ اللص الذي تجرأ على هيبة روسيا أن قبعته ستحترق أمام العالم بأسره، فالروس يعملون على أكثر من مسار بالوقت نفسه، وهم يدفعون «المجتمع الدولي» لإيجاد آليات حقيقية لتطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الإرهاب، ويركزون على توسيع الفجوة القائمة حالياً بين الجيش والنخبة الحاكمة في تركيا والتي ظهرت إثر مقتل العسكريين الروس.

وما يخدم هذا المسعى ما يلي:

١– عجز واشنطن وحلفائها عن إيقاف الحراك العسكري والسياسي الروسي في سورية في ظل نجاحه بتطويق الإرهابيين ودفعهم للبحث عن ساحات جديدة (وسر نجاحه يكمن في التنسيق والتعاون مع القوات البرية المقاتلة على الأرض كالجيش العربي السوري وحزب الله اللبناني والجيش العراقي وغيرها..).

٢– تأييد إيران للأدلة الروسية بخصوص دور أردوغان وأسرته في سرقة النفط السوري والعراقي رغم عرضها لعب دور الوساطة بين موسكو وطهران.

٣– التقارير الإعلامية المسربة عن دور أردوغان في إسقاط الطائرة الروسية المدنية فوق سيناء عبر قنبلة صغيرة وضعت خلسة تحت مقاعد الركاب قبل إقلاعها من مطار اسطنبول (إثبات الأمر مهم جداً بالنسبة لكل من روسيا ومصر).

٤– تخلي واشنطن عن أردوغان وإدانة حكومته لقيامها بإسقاط الطائرة الحربية الروسية.

٥– الاعتراف الأميركي بعدم القدرة على: «كسب النزاع مع داعش بشكل كامل بالضربات الجوية فقط».. بالتوازي مع الاتفاق الروسي الأميركي على ضرورة إغلاق الحدود التركية السورية.

٦– إشارة واشنطن حول إمكانية جمع السلطة والمعارضة في سورية لمحاربة التنظيم الإرهابي. وتقدم الأوروبيين (كفرنسا وبريطانيا وألمانية) خطوات في هذا المجال وسط ترحيب روسي، فالغرب وجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما:إما «داعش» أو القبول ببقاء الرئيس الأسد ومن الواضح أنه ابتلع الخيار الثاني على مضض.

من اعتداءات باريس الإرهابية

رغم أن اسمه ضمن قائمة الإرهاب الدولية.. محمد خالد فر من بريطانيا ليلتحق بداعش..!

وكالات

تمكن أحد كبار جامعي الأموال لمصلحة تنظيم داعش الإرهابي من الفرار من بريطانيا للانضمام إلى التنظيم في سورية، رغم وجود اسمه ضمن قائمة مكافحة الإرهاب. وكان محمد خالد (٤٥ عاما) الذي عاش في غرب لندن، وفقاً لما نقلته وكالة «أنباء الشرق الأوسط» المصرية عن صحيفة «ذي صنداي تليجراف»، مدرجاً على لائحة العقوبات الإرهابية، حيث تم تجميد أمواله. وتعتقد الأجهزة الأمنية أن خالد استخدم موقعه في لندن لجمع الأموال لصالح التنظيم. ويثير اختفاء خالد، على الرغم من احتلاله مكانة متقدمة في قائمة العقوبات والرصد في المملكة المتحدة، تساؤلات جدية حول قدرة السلطات البريطانية على السيطرة على الحدود.

وفي سياق متصل تحدثت تقارير أمنية بأن أحد المخططين لهجمات باريس زار اثنين من المدن البريطانية، وعلم مسؤولو مكافحة الإرهاب في بريطانيا أنه، سافر إلى المملكة المتحدة في وقت سابق من هذا العام. ويفتح إخفاق الأجهزة الأمنية في بريطانيا في مراقبة الإرهابيين، باب الانتقادات أمام رئيس الوزراء ديفيد كاميرون، بأن بريطانيا ترغب في حماية أفضل لحدودها. ويشير حكم المحكمة العليا في بريطانيا إلى اعتقاد الأجهزة الأمنية أن خالد وهو سوري المولد عاد إلى موطنه، ربما للتخطيط لأنشطة إرهابية ضد المملكة المتحدة. وكان خالد قد طعن في أمر تجميد أمواله ولكن القضية تم إلغاؤها بعد أن تبين أنه فر إلى خارج البلاد. ويشتبه أن خالد، الذي كان يستخدم تسعة أسماء مستعارة، في تحويل أموال إلى داعش، وكان واحدا من ٢٣ مشتبهاً بالإرهاب ظلت أمواله وأصوله مجمدة بموجب قانون تجميد الأصول الإرهابية لعام ٢٠١٠. يذكر أن أكثر من ٤٠٠ جهادي قاتلوا في سورية والعراق عادوا بعد ذلك إلى المملكة المتحدة، لا يزالون أحراراً في استخدام حساباتهم المصرفية، على الرغم من أن أجهزة الأمن لا تزال تعتبرهم خطرين على البلاد.